

شرح تنقیح الفصول للشيخ حسن بخاري الدرس 93 الأربعاء 20

3441 60 بعد العشاء

حسن بخاري

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له له الحمد في الآخرة والآولى - [00:01:22](#)

واشهد أن محمداً عبد الله ورسوله وصفيه وخليله اللهم صلي وسلم وبارك عليه وعلى آل بيته وصحابته ومن تبعهم بحسان إلى يوم الدين وبعد أيامها الأخوة الكرام فهذا هو مجلسنا التاسع والثلاثون بعون الله تعالى وتوفيقه - [00:01:38](#)

من مجالس شرح متن تنقیح الفصول في علم الأصول للأمام شهاب الدين احمد ابن ادريس القرافي المالكي رحمه الله تعالى المنعقد في رحاب بيت الله الحرام في هذا اليوم الثاني من جمادى الثانية - [00:01:57](#)

ثلاث واربعين واربعمائة والف من الهجرة وتناول في هذا المجلس أن شاء الله تعالى نصف الباب الخامس عشر في الأجماع الذي جعل فيه المصنف رحمه الله خمسة فصول. وسنأخذ في مجلس الليلة وندرس الفصل الأول وبعد الثاني بعون الله - [00:02:13](#)

تعالى سائلين الله التوفيق والسداد والعلم النافع والعمل الصالح وبالله التوفيق بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على رسوله الأمين وعلى الله وصحبه أجمعين اللهم اغفر لنا ولوالدينا ولشيخنا ولوالديه وللس蓑عين - [00:02:34](#)

قال المصنف رحمه الله الباب الخامس عشر في الأجماع وفيه خمسة فصول هذا باب الأجماع واتى به المصنف رحمه الله تعالى بعد انقضاء حدثه عن الأبواب المتعلقة بدلالة الكلمات الألفاظ وختم ذلك بما سبق في باب النسخ - [00:02:57](#)

و قبل أن يورد باب الأخبار والحديث عن السنة ومن يتعلق بها من مسائل قدم الأجماع رحمه الله ذلك أن الأجماع قطعي ودلالته قوية فاعقبه بالحديث عن دلالة الكتاب وما يتصل بها من الألفاظ - [00:03:18](#)

الأجماع لغة يطلق على معنيين بالاشتراك أحدهما الاتفاق والثاني العزم على الامر او الأجماع على الشيء فيقال اجمعوا على كذا يعني اتفقوا عليه. فهذا معنى الاتفاق ويقال اجمعوا كذا يعني عزموا امرهم عليه و أكدوا قصدتهم بفعله. ومنه قوله تعالى في سورة - [00:03:37](#)

يونس فاجمعوا امركم وشركاءكم. اي اذموا منه ايضاً حديث فرض النية في صيام الفرض قول النبي صلى الله عليه وسلم لا صيام لمن لم يجمع الصيام من الليل يعني يعقد العزم على نية الصوم من - [00:04:06](#)

ومن اهل العلم من زاد معنى ثالثاً في اللغة قال وهو الصيرورة الى الجمع يقال اجمع الرجل اذا صار ذا جمع مثلما تقول في اللغة البناء واقتمرا. على وزن افعال - [00:04:28](#)

صار ذا بن وذا تم وقد ضعف الفهرى هذا المعنى لغة وعامة معاجم اللغة تقتصر على المعنيين الاولين الاتفاق والعزم ومنه جاء المعنى الشرعي في الأجماع الذي هو الاتفاق فهو مأخوذ من احد المعنيين اللغويين وهو معنى الاتفاق على الامر - [00:04:47](#)

دليل الأجماع يا احبة احد اعظم دلة الشريعة في الإسلام وحديث الأصوليين عن دليل الكتاب والسنة وثالثها الأجماع هذا الثالثي من الدلة الذي لا يختلف فيه ارباب المذاهب الفقهية في الشريعة - [00:05:10](#)

الكل متافق على ان هذه دلة عظمى تقوم عليها احكام الملة في الاصول وفي الفروع عقائد واحكام. وهذا باتفاق دليل الأجماع من اعظمها وهو بمثابة البوابة الكبرى التي تحفظ احكام الشريعة اصولاً وفروعاً عقيدة وفقها - [00:05:28](#)

بالاجماع يغلق باب الباطل لاحادث في الدين حتى في مسائل العقائد. مثل ختم النبوة بمحمد صلى الله عليه وسلم وحفظ القرآن من التحريف وتمام الوحي بممات رسول الله صلى الله عليه وسلم. هذه قضايا اجمعها ائمماً من ائمة اصحاب - [00:05:51](#)
وابتداع واحدات لالقاء بدعاً وشبهات فإذا بدليل الاجماع يرفض ذلك كله فمهما تقول بعض المتكلمين بباطل وابتداع بما يتعلق بنبي غير رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد او بالحديث عن تحريف القرآن او نقصه او زيادته او زعم شيء من الوحي نزل بعد النبي صلى الله عليه وسلم - [00:06:15](#)

كل ذلك قد اغلق الاجماع بابه فحفظ هذا الدليل للامة عقيدتها في الاصول الكبرى وكذلك الشأن في احكام الفقه في الفرائض واركان الاسلام واصول المحرمات فهذه انعقد عليها الاجماع لأن بعض طلبة العلم اذا جاء يدرس الاجماع في الاصول - [00:06:45](#)
التفت الى بعض المسائل الجزئية الفقهية الخلافية التي يقال فيها بالاجماع ثم لا يسلم فيه الاجماع اذا به يقف امام تحير من دليل لا يجد له تطبيقاً عملياً ذا مساس بالخلافية الفقهية - [00:07:08](#)

واذا ضربت له الامثلة بما استواترت عليه الادلة كتاباً وسنة زهد في دليل الاجماع ورآه تحصيل حاصل. لا ليس كذلك اذا جاءت الادلة المتواترة كتاباً وسنة بتقرير حكم شرعى عقدي او فقهي ثم جاء الاجماع فهو كالقفzel الذي - [00:07:27](#)
يحفظ ذلك الحكم فلا يمكن ان يتجرأ عليه احد من الملة ولا من خارجها بطعن او انتقاد او تقول او ازدياد الى ما شاء الله وهكذا ظلت احكام الشريعة اربعة عشر قرناً - [00:07:47](#)

ونصف الخامس عشر وهو لا يزال محفوظاً بحفظ الله. ففرائض الشريعة واحكامها الكبرى واصول المنهيات محفوظة ولا تتغير وتبقى
الاجتهادات الفقهية الخلافية التي كانت ولا تزال منذ زمن النبوة هي محل اجتهاد ونظر وتفاوت - [00:08:04](#)
في تقرير الاحكام هذه واحدة. واما الاخر فالحديث عن حجم المسائل الفقهية في الشريعة في تراث الامة من حيث الاتفاق
والاختلاف احكام المسائل عبادات ومعاملات على اختلاف ابواب الفقه التي صنفت فيها المجلدات - [00:08:23](#)

وحفظت الامة تراثها عبر القرون في مكتبات ظخمة وارفة تستعصي على الحصر هذا كله تراث علمي وفيه مسائل بمئات الالوف ان
لم يكن باطلاً لها. لو سئلت حفظك الله عن حجم تلك المسائل - [00:08:44](#)
الفقهية في تراث الامة ايها؟ المسائل المجمع عليها فقهها ام المختلف فيها يتبارى الى اذهان طلبة العلم بالنظر الى بعض كتب
الخلافيات الفقهية كالمعنى لابن قدامة والمجموع للنووي وفتح القدير لابن الهمام وببداية - [00:09:01](#)

المجتهد لابن رشد ونحوها يتبارى الى الذهن ان المسائل الخلافية كثيرة وانها اكثراً وانها اضعاف اعداد المسائل المجمع عليها. والحق
عكس ذلك تماماً فالمسائل التي اتفقت عليها الامة وانعقد فيها الاجماع اضعف ذلك بكثير. غاية ما في الامر ان كتب الخلافيات -
[00:09:21](#)

فقهية واسمها كتب خلافيات انما تعرض مسائل الخلاف وليس من شأنها ان تعرّض مسائل الاتفاق ولذلك لا تراها بارزة ويدرس الطلاب
في كليات الشريعة وفي دروس الحلق تلك الكتب الكبيرة فيقفون فيها على تعدد المذاهب - [00:09:46](#)
اقوال فيخيل اليهم ان حجم ما اختلفت فيه المذاهب الفقهية من المسائل اكبر بكثير والحق ان الذي اتفقاً عليه اضعف ذلك بما لا
يحصى ولو اوردت مثلاً فخذ ببساطتها تصوراً واقرها تناولاً الصلاة - [00:10:05](#)

فلو اتيت باكبر كتاب في الخلافيات واحصيت فيه عشرات ومئات وآلاف المسائل الخلافية بين المذاهب بدءاً ما اقول من تكبيرة
الاحرام بل من الشروط والاركان السابقة لتكبيرة الاحرام وانتهاء بسننها ومستحباتها وابوابها المتعلقة بها - [00:10:23](#)
فانك ستتجد ما اتفقاً عليه اضعاف ما اختلفوا فيه. وهكذا مثلاً في الصلاة اجمع على ان الفرائض التي امر بها النبي صلى الله
عليه وسلم في قصة المعراج خمس صلوات لا سادس لها - [00:10:43](#)

واتفقوا على انها بالترتيب الفجر والظهر والعصر والمغرب والعشاء واتفقوا على ان الفجر ركعتين وان الظهر والعصر والعشاء اربع وان
المغرب ثلاث واتفقوا على ان ما زاد على الركعتين تكون الركعتان الاوليان فيهما جهرية وما بعدها سرية - [00:11:01](#)
واتفقوا انه في كل ركعتين جلوس واتفقوا انه في كل ركعة قيام فركوع فاعتدال واتفقوا على انه بين كل سجدين جلسة واتفقوا

على قراءة الفاتحة واتفقوا على التكبير في الانتقال بين اركان الصلاة. واتفقوا على ما لا يحصى من المسائل. هذه التي قد لا تراها او تحسبها - [00:11:21](#)

بديهيات هي من المقررات في الشريعة التي انعقد عليها الاتفاق والاجماع فيها قائم فلا يقولون قائل لكن هذه المسائل بديهيات ومعلومة من الدين بالضرورة هو هذا الذي نقصده اذ انعقد الاجماع على ذلك - [00:11:45](#)

لم يكن هناك مدخل لشيء من تجاوز تلك الاحكام او الافتئات فيها على الشريعة او زعم فيها قول باضافة او نقصان ولما جاء بعض المبتدةعة فاحدثوا المذاهب وابتدعوا الفرق الضالة فشرعوا ما لم يأذن به الله ولم ينزله على رسول الله صلى الله عليه وسلم رفض ذلك بداهة لأن الاجماع منعقد على عدم فرض شيء سوى ذلك. وقل هذا كله في مسائل العقائد احكام فقهية على حد سواء. وعلم الاصول لانه اصول للفقه. فانه لا يعرظ مسائل الاجماع مواقعه - [00:12:26](#)

في ترتيب ابواب الفقه انما يعرض لاصول باب الاجماع. تعريفاً ومسائل وطريقة للثباته والمسائل الجزئية التي فيها الفقهاء هل هذا من الاجماع المنعقد ام ليس كذلك؟ هذا القدر هو الذي يهم الاصول الذي يريد تأسيس - [00:12:46](#)

اصل الفقه في الاجماع وليس مسائل الاجماع الفقهية التي يبحث عنها في كلام الفقهاء والله اعلم الله اليكم. الفصل الاول في حقيقته وهي اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور - [00:13:06](#)

ونعني بالاتفاق الاشتراك مما في القول او الفعل او الاعتقاد وبأهل الحل والعقد المجتهدین في الاحکام الشرعیة وبامر من الامور الشرعیات والعقليات والعرفیات. هذا الفصل الاول قال في حقيقة الاجماع ويريد به ذكر حده المبين لحقيقةه - [00:13:24](#)

والتعريف الذي سمعتم بالقيود التي وردت هي حد الامام الرازی في المحصول رحمة الله بتفسيره وقيوده فنقله المصنف كما هو قال حقيقة الاجماع هي اتفاق اهل الحل او الحل والعقد من هذه الامة في امر من الامور - [00:13:50](#)

وجعل القيود ثلاثة الاتفاق حتى يخرج الاختلاف قال اتفاق يعني به الاشتراك اما في القول او الفعل او الاعتقاد ويقصد بذلك انه لا فرق بين ان يكون هذا الاتفاق حاصلا في قول قالوه - [00:14:13](#)

او فعل فعلوه او اعتقاد يعتقدونه. فكل ذلك محل للاجماع قوله اهل الحل والعقد يعني المجتهدین في الاحکام الشرعیة وعبر عنهم باهل الحل والعقد لانهم هم من بایدیهم حل الاحکام او عقدھا - [00:14:32](#)

وهذا وصف يقال لكل من بيده الامر الذي لا يخرج عنه. والذي يقرر القرار. سواء كانوا اهل الشورى او كانوا اهل الحكم او كانوا اهل العلم في الاجماع الشرعي هم اهل الحل والعقد فقهاء الامة المجتهدون. ولهذا قال هم المجتهدون في الاحکام الشرعیة - [00:14:53](#) ولا يعني بذلك اهل الحل والعقد من اهل الخبرة في الزراعة مثلا او في الطب او الاقتصاد او السياسة او الاجتماع او لئك اهل حل عقد في ابوابهم وفي تخصصاتهم وفي مجالاتهم وفي الفقه اهل الحل والعقد فيه هم فقهاء الاسلام الذين بلغوا درجة الاجتهاد - [00:15:16](#)

قوله رحمة الله في امر من الامور. في امر من الامور يعني في اي باب وهذا يعني كما قال المصنف سواء كان في الشرعیات مثل اجماعهم واتفاقهم على تحريم لحم الخنزير - [00:15:38](#)

او في العقليات مثل اتفاقهم على نفي الشريك عن الله او في العرفیات كاتفاقهم على اباحة الاغذیة النافعة والنهی او تحريم الاغذیة الضارة او السامة هذه اتفاق سواء كان في امر شرعی يتعلق بحكم من الشريعة او عقلي او عرفي - [00:15:55](#)

هذا التعريف بقيوده كما اتى به الامام الرازی رحمة الله ذكره المصنف وفيه مسائل اولها ان المصنف رحمة الله لم يجعل في تعريفه قيدا ذكره غيره وهو تحديد العصر فبعضهم يقول اتفاق - [00:16:22](#)

المجتهدین على امر في عصر من الاعصار وايراد هذا القيد لئلا يوهم ان الاجماع يشترط فيه اتفاق جميع الاعصار على التوالي لانك لو قلت اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة - [00:16:45](#)

في اي زمن لو سكت عن هذا القيد لاوهم ان المراد بالاجماع ما تتابعت عصور الامة من الصحابة فالتابعین فمن الى يومنا هذا على امر

من الامور. وهذا يفضي الى عدم انعقاد الاجماع لان الامة لم تنتهي ولا - [00:17:03](#)
الا ب يوم القيمة فبالتالي لا يتحقق ذلك والمراد بالاجماع عند اهل العلم هو انعقاد الاتفاق في عصر ما ولذلك زاد الاميد في تعريفه
في عصر من الاعصار في تعريف المصنف ايضا - [00:17:23](#)

قوله من هذه الامة اتفاق اهل الحل والعقد من هذه الامة. هذا قيد يخرج اجماع الامم السالفة لانه اما ان تقول لا يثبت اجماعها او
تقول لو ثبت فانه لا عبرة به لان الامة - [00:17:41](#)

مخصوصة بالعصمة امة الاسلام. هي المخصوصة بالعصمة وهي المقصودة بالاستدلال في الشريعة فلو ثبت عندنا اجماع امة النصارى
وامة اليهود على شيء فذلك لا يعنينا فإذا هذا القيد ليخرج اجماع الامم السالفة. لماذا يخرجه؟ لسبعين. الاول عدم علمنا بانعقاده او
امكان انعقاده - [00:18:03](#)

والثاني انه لو ثبت انعقاده فانه ليس معتبرا عندنا اذ المعتبر هو اجماع امتنا لا غير فهل اجماع الامم السالفة حجة الجمهور لا وذهب
ابو اسحاق الاصفرايني الى انه حج بناء على القول بالاحتجاج بشرعية من قبلنا - [00:18:27](#)
وبعدهم توقف كالقاضي ابي بكر الباقياني وذهب الامام الرازى الى التفصيل بأنه ان كان يستند الى قطعي اجماع الامم السابقة فهو
حججا ولا فالتوقف وذهب المحققون الى انه لا حاجة الى النظر في المسألة. والامر كما يقول الطوفى رحمه الله هذه المسألة من
رياضات - [00:18:50](#)

الفن لانه لا يترب عليها كبير فائدة هب انهم اجمعوا او لم يجمعوا فان ذلك لا يستفاد منه حكم شرعى في عقيدتنا اتفاق اهل الحل
والعقد من هذه الامة في امر من الامور - [00:19:17](#)

وللتعریف المختصر الذي يؤدى الغرض ويتحقق المعنى المطلوب بهذه القيود كما ذهب اليه غير واحد وهو التعريف الذي اوردته
السبكي وفي جمع الجواجم قال اتفاق مجتهد الامة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر على اي امر كان - [00:19:35](#)
اتفاق مجتهد الامة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر على اي امر كان. تلحظون في هذا التعريف قيدا لم يورده المصنف
وهو بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم. لان الاجماع لا ينعقد في حياته عليه الصلاة والسلام - [00:19:55](#)

لم لانهم لو قلت اجمع الصحابة في زمنه عليه الصلاة والسلام فاما ان يكون اجماعا بموافقته صلى الله عليه وسلم فالحججة في قوله لا
في اجماعهم واما ان يكون بمخالفته صلى الله عليه وسلم فلا عبرة - [00:20:18](#)

باجماعهم فإذا لا اثر للاجماع في حياته. ولذلك قيدوا هذا بان الاجماع انما يكون في حياة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم
واما المصنف والامام الرازى الذين ما قيدوا هذا وبعد بما بعد وفاته عليه الصلاة والسلام فذهبوا الى انه لا شيء يمنع - [00:20:40](#)
وقد شهد للامة في الاتفاق بالعصمة ولو شهد لواحد في زمانه بالعصمة لم يتوقف على ان يكون ذلك بعد وفاته عليه الصلاة سلام
فاتفاق الامة ايضا من باب اولى. تبقى مسألة في التعريف وهي قوله في امر من الامور. وقول السبكي على اي - [00:21:03](#)
امر كان وبعض الاصوليين لا يجعل هذا على اطلاقه يعني مجال الاجماع او محل الاجماع لان بعضهم يقيده بالشرعيات يقول اتفاق
كذا وكذا على حكم شرعى فمن يعرف الاجماع بأنه على حكم شرعى يقصد شيئا غير الذي يعرفه بمثل ما ذكر المصنف في امر من
الامور - [00:21:23](#)

وقد صرحت القرافي بقوله يعني به الشرعيات والعلقيات والعرفيات فمن قيد بالحكم الشرعي اراد انه لا اثر او لا تعلق للاجماع بالقضايا
العقلية ولا بالقضايا العادلة ولا بالقضايا اللغوية. فاجماع النحات على رفع الفاعل مثلا - [00:21:49](#)
ونصب المفعول وتكون الجملة الاسمية من مبتدأ وخبر هذه اجماعات نحوية لا علاقة لها بالفقه. فإذا جئنا نعرفه نقول في حكم شرعى
وكذلك قل في سائر الابواب غير الاحكام الشرعية فإذا اردت ان احصر تعريف الاجماع الفقهي ساقول اتفاق المجتهدين بعد -
[00:22:10](#)

وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر على حكم شرعى لتخرج ذلك كله وهذا مذهب وطريقة يسلكها بعض الاصوليين في
التعريف وهذا مقصدهم. لكن المصنف ومن آآ اختار تعريفه وعرف - [00:22:34](#)

بمثل ذلك ذهب الى انه يريد تعريف الاجماع من حيث هو بغض النظر عن مجاله اليه اجماع النحات اجمعوا اذا انا اعرف الاجماع سواء كان في الشريعة او في النحو او في الامور العقلية او في الامور العادلة والطبعية والطبية كل ذلك - 00:22:52

اما اجمعوا فنحن نعرف الاجماع من حيث هو اجماع فإذا اردت الاحكام الشرعية تقول في الاحكام الشرعية يبقى قيد العقليات هل القضايا العقلية ينعقد فيها اجماع هذا محل خلاف بين الاصوليين - 00:23:12

يقول امام الحرمين رحمة الله في البرهان لا اثر للاجماع في العقليات ايش يقصدون بالعقليات؟ الامور التي تدرك بالعقل لماذا لا اثر فيها للاجماع؟ قال لأن المعتبر فيها الدلة القاطعة. فإذا انتصبت لم يعارضها شقاق ولم يعتصدها وفاق - 00:23:28

اذا قامت الدلة القاطعة التي تثبت للعقل حكمه فالعبرة بتلك الدلة. وإذا انتصبت الدلة وتقرر الحكم العقلي فلن يضعفه خلاف ولن يقويه اجماع واتفاق. هذا مذهب امام الحرمين يقال وإنما يعتبر الاجماع في السمعيات - 00:23:49

يعني في الامور التي تدرك سمعا مثل النصوص الشرعية ونحوها والمصنف كما قلت في التعريف اراد بيان تصوير حقيقة الاجماع وما الاحتجاج به فلم يذكره في التعريف وسيرد في الفصل الخامس ان شاء الله المجمع عليه يعني محل الاجماع ما هو وسيشير هناك الى الخلاف في - 00:24:10

عقليات هل يدخلها الاجماع او لا يدخله والله اعلم الله اليكم. الفصل الثاني في حكم الاجماع واراد به المسائل المتعلقة بالاجماع وهذا اكبر فصول هذا الباب وفيه عشرون مسألة - 00:24:30

سنأخذ بعضها في مجلس الليلة ونرجى البقية مع الفصلين او مع الفصول الثالث والرابع والخامس في المجلس القادم ان شاء الله تعالى وهو عند الكافية حجة خلافا للنظام والشيعة والخوارج - 00:24:49

لقوله تعالى ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله ما تولى اية وثبتت الوعيد على المخالفه يدل على وجوب المتابعة قوله عليه السلام لا تجتمعوا امتى على خطأ يدل على ذلك. نعم هذه اول مسائل هذا الفصل - 00:25:08 حجية الاجماع. قال حجة عند الكافية. من الكافية علماء الشريعة من كل المذاهب حنفية ومالكية وشافعية وحنابلة لا يختلفون على حجية الاجماع قال خلافا للنظام والشيعة والخوارج اما النظام فاحد رؤوس المعتزلة وقد تقدم ذكره - 00:25:33

والشيعة والخوارج مذهبان من المذاهب والطوائف المنتسبة للإسلام المعروفة المشهورة لما ذكر هذا الخلافة بايجاز ذكر الاستدلال للجمهور للمذاهب الاربعة وغيرها على حجية الاجماع. واتى بدللين اية وحديث اما الاية فاية النساء ومن يشاقق الرسول من بعد ما تبين له الهدى ويتابع غير سبيل المؤمنين - 00:25:56

وهذا موضع الشاهد الوعيد من يخالف النبي عليه الصلاة والسلام ويخالف سبيل المؤمنين وجمع بين الامررين قال نوله ما تولى ونصبه جهنم وسأله مصيرا فتوعد على ذلك بالوعيد الشديد. ولا يتوعد الا على - 00:26:28

حرام فدل على ان مخالفته ما كان عليه سبيل المؤمنين حرام وما كانت مخالفته حراما كانت موافقته واجبة. فوجب اتباع الاجماع فصار حجة هذا اشهر دلة الاحتجاج بالاجماع اية سورة النساء. قال وثبتت الوعيد على المخالفه يدل على وجوب - 00:26:48 المتابعة ثبوت الوعيد على المخالفه يدل على وجوب المتابعة وقد علمت معناه ويعزى الى الامام الشافعي رحمة الله في كثير من كتب الاصول انه اول من استدل بالالية على حجية الاجماع - 00:27:14

ولا يثبت هذا من صريح كلامه رحمة الله في الرسالة ولا في غيره من كتبه ولعل اول من نسب ذلك اليه الامام البيهقي رحمة الله في كتابه احكام القرآن الذي ذكر فيه مسائل احكام القرآن منسوبة الى الامام الشافعي وعنده - 00:27:31

اشتهر هذا النقل ولا اظنه يصح عن الامام الشافعي نفسه رحمة الله وهذا اشهر دلة الاحتجاج بالاجماع وهو اكثرها ورودا في كتب الاصول وعليه عدة اسئلة ومناقشات واجابات تطول بها جدا كتب الاصول للاحتجاج بالالية على حجية الاجماع - 00:27:51

وما الحديث ذكر فيه المصنف رحمة الله تعالى حديثا واحدا وهو لا تجتمع امتى على خطأ والاصح في لفظ الحديث لا تجتمع امتى على ضلاله لكن على خطأ لم يرد بهذا اللفظ كما صرحت به غير واحد من المحدثين - 00:28:13

كابن الملقن مثلا وكثير من خرج كتب الاصول والحافظ ابن حجر. لكن لا تجتمع امتى على ضلاله مروي من طرق متعددة كما يقول

ابن حجر مشهور له طرق كثيرة لا يخلو واحد منها من مقال - 00:28:33

مجموع الحديث بمختلف طرقه الضعيفة يشير الى ثبوت اصله في الجملة فهذا اشهر ايضا اشهر احاديث الاستدلال على حجية الاجماع وهو الاشارة الى عصمة الامة من الاجتماع على الخطأ والضلال - 00:28:50

فإذا كانت لا تجتمع على ضلالة اذا ستجتمع على هدى على صواب وخير. وهذا هو موضع الاستدلال والشاهد. فحيثما وجدت الامة قد اجتمعت في كلمتها على امر فاطمين فانه الحق لان الله ضمن للامة ما تجتمع على ضلالة - 00:29:08

واقتصر المصنف على هذين الدليلين ووراهمها ادلة كثيرة جدا وان لم تكن نصا صريحا على حجية الاجماع لكن مجموعها يشير الى هذا الاصول ذكرتها كثير من كتب الاصول وفي الاحاديث وفي هذا ايضا اكثر من الآيات يعني عموم الامر بلزم الجماعة - 00:29:30

واعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا ويد الله مع الجماعة ومن شذ شذ في النار وغيرها كثير من الادلة الامرة بلزم الجماعة والاتفاق والنهي عن الافتراق ودم الاختلاف كلها مما اشير فيه الى هذا الاصول الكبير في حد الشريعة - 00:29:52

اثباتها لهذا المعنى العظيم هذا كله احد مسلكين يسلكهما الاصوليون في اثبات حجية الاجماع وهو الادلة النقلية ومنهم من يستخدم الادلة العقلية في اثبات حجية الاجماع والمصنف رحمه الله اقتصر على الادلة النقلية - 00:30:13

قوله رحمه الله خلافا للنظام والشيعة والخوارج او جز الخلاف في مسألة الاحتجاج بالاجماع ومردہ الى ان المخالف اما يمنع من تصوّره او يسلم بتصوّره عقلا ويمنع من العلم بوقوعه عادة - 00:30:34

فالذي ينسب الى النظام انكار امكان وقوع الاجماع الامکان تصوّره. كيف يعني؟ يقولون العقل والعادة تحيل اجتماع الناس كلامهم على طعام واحد في وقت واحد لو قلت لك ان اهل منطقة في العالم واهل قطر باكمله - 00:30:55

متتفقون في وقت واحد على واكل طعام واحد في توقيت واحد. لقلت هذا مستحيل عادة لا يمكن هذا قالوا فإذا استحال اتفاق الناس على الامور الاعتيادية وامور العادات. فاجتمعهم على الاتفاق في تقرير الاحكام - 00:31:19

اكثر استحاله ومن هنا بنوا اصل استحالتي امکاني انعقد الاجتماع لان العادة تحيل ذلك. وهذا ايضا مجاب عنه باجوبة كبيرة. ان وجه القيام غير صحيح اجتماع الناس على الطعام والشراب واللباس هو فرض وتصور لاجتماع فيما من شأنه الذي فطرت عليه - 00:31:41

البشر التفاوت والاختلاف اختلف المذاق واختلاف الاراء واختلاف الاهواء واختلاف الرغبات فطرا في الناس فهذا الذي جعل امكان تصور اجتماعهم على العادات والاذواق واللباس والطعام مستحيل. فاما الامور التي هي احكام وهي امور عقلية او فكرية فلا وجه - 00:32:04

امتناع الاجتماع فيها هذا واحد والثاني اننا لا نفرض اجتماع كل البشر بل علماء الامة وهم فئة منها وان كانوا تصور اجتماعهم وانعقادرأيهم ليس مستحيل بل ولا مستبعدا ودليل ذلك اننا نجد هذا الاتفاق الذي يطبق عليه - 00:32:27

اهل فئة ما من البشر كاتفاق مثلا اهل الزراعة واهل صناعة من الصناعات كالحدادة والتجارة واهل الطب واهل الهندسة. فهم متتفقون على بعض القضايا العلمية التي تختص بشأنهم دارهم فيجمع اهل الزراعة مثلا على الزراعة في موسم وال收获 في موسم والكلام على طرق الزراعة وجني الثمار وهذه امور يتداولونها - 00:32:49

جيلا بعد جيل من غير انكار والاطباء كذلك فيما يستعمل حمية وما يستعمل دواء. فإذا كان هذا متصورا وممكنا وواقعا في اتفاق اهل علم بعلمهم على مسألة من شأن علمهم. فما المستبعد ان ينعقد عليه اتفاق الفقهاء في علمهم على - 00:33:15

يتصل بتخصصهم ومن هذا المذهب الذي يمنع تصور ان كان انعقاد الاجماع. واما الفئة الاخرى التي تمنع او تمانع من وقوع العلم بوقوعه عادة مع كثرة العلماء وانتشارهم. فاما فيذهبون الى امكان تصور انعقاد الاجماع. واكثر منهم من الجمهور يقولون بامكان وقوعه وقليل - 00:33:35

يمعنوا وقوعه نص الباقي رحمه الله على ان النظام اول من احدث الخلافة في انكار حجية الاجماع. ولهذا تجدونه في عامة كتب الاصول اذا ذكر الاجماع قيل خلافا للنظام واما الشيعة - 00:34:05

فهم وان سلموا في الظاهر كون الاجماع حجة لكنهم ينazuون في باطن الاجماع وحقيقةه. لم؟ لأنهم يعتقدون ان الاجماع حجة باشتغاله على قول الامام المعمصوم وهذا انفردوا به فهم في الحقيقة لا يوافقون اهل السنة من مختلف المذاهب في حقيقة الاجماع -

00:34:23

الاجماع عندهم ما وافق قول الامام المعمصوم وما لم يظهر قوله او ظل غائبا فلا اثر للاجماع. فيؤول الامر في حقيقته الى مخالفة 00:34:48 لأنهم لا يرون انعقاده في زماننا هذا -

حتى يخرج الامام المزعوم وهذا الذي جعل اهل العلم في مختلف المذاهب يقولون باحتجاجهم بالاجماع وهل هو حجية قطعية او ظنية سيأتي لكن الجمهور على ان الاجماع حجة قاطعة وذهب الامام الرازى والامدى وبعض الاصوليين الى ان الاجماع حجة ظنية ولعل الراجح التفصيل في المسألة والتفريق - 00:35:02

بين الاجماع القطعي الصريح النطقي فهو قطعي واما الاجماع السكوت ومن عقد فيه خلاف الاصول في بعض صور الاجماع فيشبه ان يكون ظنيا والله اعلم وعلى منع القول الثالث قوله عليه الصلاة والسلام لا تجتمع امتى على خطأ يدل على ذلك يدل على ذلك 00:35:29 -

على ماذا على حجية الاجماع وتحريم مخالفته. نعم وعلى منع القول الثالث وعدم الفصل فيما جمعوه فان جميع ما خالفهم يكون خطأ لتعيين الحق في جهتهم. اذا اورد هنا مسألتين اجمالا وسيذكرها الان تفصيلا - 00:35:56

مسألتين منع القول الثالث ومنع الفصل فيما اجمع فيه اهل عصر على جمعه وسيأتي شرح المسائلتين. يقول حديث لا تجتمع امتى على ضلاله يشير او يدل على ثلاثة اشياء الاول حجية الاجماع وتحريم مخالفته - 00:36:19

والثاني على منع احداث قول ثالث بعد انقراض العصر على قولين اثنين والمسألة الثالثة دل الحديث على تحريم او المنع من الفصل بين قولين انعقد الاجماع على الجمع بين انها في عصر ما. قال فان جميع ما خالفهم يكون خطأ. لتعيين الحق في جهتهم 00:36:44 واما مسألة منع القول الثالث بمعنى انه لو انقرض زمن الصحابة او زمن التابعين على الخلاف في المسألة بين قولين فان خلافهم في المسألة على قولين يتضمن اجماعا على منع قول ثالث - 00:37:11

انقراض الامة في عصر من العصور على قولين اثنين في المسألة فقط يدل على اجماعهم الضمني على انه لا يجوز احداث قول ثالث 00:37:31 فاذا جاء اهل زمان بعدهم وجيل بعدهم -

فاحدث في المسألة قولًا ثالثًا لم يكن في ذلك العصر كان خرقا للاجماع لو قال قائل اصلا ما في اجماع هي المسألة مختلف فيها المسألة مختلف فيها نعم لكنه اختلاف يتضمن اجماعا على عدم احداث قول ثالث - 00:37:48

لان احداث القول الثالث معناه بطريقة غير مباشرة ان الحق الذي يزعمه اصحاب القول الثالث الجديد يتضمن معنى انه حق غاب عن الامة في ذلك الزمان او في ذلك العصر - 00:38:07

ونحن عندنا نص انه لا يمكن ان ينقرض جيل او عصر في الامة باكمله يغيب عنهم الحق فيكونون على خطأ في جملتهم فهذا معنى منع احداث القول الثالث. وسيأتيك الخلاف فيه - 00:38:23

بمثاله ومسئنته. المسألة الاخرى عدم الفصل فيما جمعوه. يعني لو اجمعت الامة على مسألتين اثنين بحكم واحد فانه لا يجوز لمن 00:38:38 يأتي بعدهم ان يعطي لكل مسألة حكما مستقلا فيفرق بين مسألتين اتفقت الامة في العصر السابق على -

جمعهما بحكم واحد فالمسألتان عندهما جائزة فيأتي اخر فيقول لا واحدة جائزة والثانية ممنوعة بيفرقوا بين مسألتين اتفقا هذه الصورة عكس الاولى منع احداث قول ثالث انقرض العصر على قولين فلا يجوز احداث ثالث. وهنا انقرض العصر على جمع مسألتين بحكم واحد فلا يجوز الفصل بينهم - 00:39:00

قال في كل المسائل فان جميع ما خالفهم يعني ما خالف الامة في زمان يكون خطأ لتعيين الحق في جهتهم. فجميع هذه المسائل الثلاثة خلاف الاجماع واحادات قول ثالث وتفصيل ما جمعوه مخالف لهم - 00:39:25

والفرق بين احداث قول ثالث والفصل بين المسألتين ان القول الثالث يكون في الفعل الواحد وعدم الفصل يكون بين مسألتين

وسيأتي كلام المصنف تفصيلا لكل من هاتين المسألتين على حدة - 00:39:45

الله اليكم واذا اختلف العصر الاول على قولين فلا يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث عند الاكثرين وجوزه اهل الظاهر وفصل الامام
وقال ان لزم منه خلاف ما اجمعوا عليه امتنع والا فلا كما قيل للجد كل المال - 00:40:01

وقيل يقاسم الاخ فالقول يجعل المال كله للاخ مناقض للاول. هذه مسألة في الميراث والخلاف فيها منذ زمن الصحابة على قولين اذا
اجتمع الجد مع الاخوة فالمذهب الاول ان الجد يحجب الاخوة في الميراث - 00:40:22

واذا حجبه استقل بالمال كله للجد. والقول الثاني في المسألة ان الاخوة يقتسمون الميراث مع الجد فلما انقرض العصر على
هذين القولين فلو جاء جيل او زمن بعدهم في التابعين او اتباع التابعين فاحدث قولا ثالثا وهو ان الاخوة يحجبون الجد - 00:40:41
فيكون المال كله للاخوة هذا احداث قول ثالث. هذا الذي نقصده قال المصنف اذا اختلف العصر الاول على قولين فلا يجوز لمن بعدهم
احادات قول ثالث لم لان القائل بالحل مثلا - 00:41:05

في المسألة نفى الحرمة يعني لو افترضنا ان المسألة فيها قولان قول بالحلم والثاني قول بالتحريم فالقائل بالحلم ينفي الحرمة وبقية
الاحكام الكراهة والاباحة والاستحباب والقائل الآخر بالتحريم ينفي ماذا - 00:41:25

ينفي الحلم وبقية الاحكام فبقية الاحكام غير الحل والحرمة انعقد الاتفاق على نفيها فلو جاء قول ثالث فانه سيحدث قولًا اتفقا ذلك
العصر في الامة على منعه. وهذا وجه مخالفته للجماع - 00:41:49

طبق على مسألتنا في توريث الجد مع الاخوة القائل بان الميراث للجد كله يمنع استقلال الاخ بالميراث والقائل بتوريث الجد مع
الاخوة ايضا يمنع استقلال الاخ بالمال. فلما يأتي القول بتوريث الاخ وحده استقلال - 00:42:10

فقد ناقض اجماع الفريقين ناقض اجماع الامة كلها لانهم اجمعوا في هذا الجانب على ان الاخ لا يستقل بالمال ولا يحجب الجد فجاء
القول محدثا فيمن عقد الاتفاق عليه قال المصنف رحمة الله لا يجوز لمن بعدهم احداث قول ثالث عند الاكثرين - 00:42:33

هذا قول اهل العلم كافة. قال وجوزه اهل الظاهر نسب هذا القول لاهل الظاهر وهو ينسب الى بعض الحنفية في كتب الاصول والى
الظاهرية ونصره ابن حزم رحمة الله تعالى - 00:42:54

جوز احداث قول ثالث ومبني كلام ابن حزم انه يا جماعة اصلا ما في اجماع المسوقة محل خلاف قول بان الميراث للجد وحده وقول
بالتقسيم بين الجد والاخوة فلا اجماع فلو جاء مجتهد فبدأ له - 00:43:10

بالدليل ان الميراث لاخوة دون الجد ساغ له ان يقول ذلك ولا يعد مخالفًا للجماع لانه اصلا لا اجماع وجوزه بعض الاصوليين
كالظاهرية ونصره ابن حزم. هذان مذهبان المنهي وهو قول الاكثر - 00:43:28

والتجويز وهو قول لاهل الظاهر ونصره ابن حزم والقول الثالث تفصيلي الذي قال فيه المصنف وفصل الامام وقال هذا القول
التفصيلي يا اخوة عليه جل المحققين من اصوليين. ابو اسحاق الشيرازي الامدي القرافي هنا الطوفي وابن السبكي ابن الحاجب. مال
- 00:43:48

الى هذا القول التفصيلي ما هو؟ قال ان كان القول الثالث يلزم منه مناقضة القولين السابقين فيمتنع وان كان لا يلزم منه مناقضة
فجائز كيف هذا قال مثلا نحن ذكرنا مثال الجد مع الاخوة في الميراث - 00:44:11

القول المحدث هنا يلزم منه مناقضة الاول القولين الاولين لان القولين متفقان على عدم استقلال الاخ بالمال فجاء هذا القول فخالفتهم
فيه طيب خذ مثلا لما لا يقع فيه خلاف - 00:44:31

قالوا مثل فسخ النكاح بالعيوب الاربعة وبعض الفقهاء يقولون خمسة الجنون والجذام والبرص والقرن والررق هذه العيوب ينفسخ بها
النكاح بمعنى انه لو تم عقد نكاح وبأحد الزوجين عيب من تلك العيوب لم يفصح به قبل العقد ان فسخ العقد - 00:44:49

عند الطرف الآخر هذا الفسخ بهذه العيوب الاربعة او الخمسة قول في المسوقة طيب ولو كان القول الآخر عدم فسخ النكاح بتلك
العيوب هذان قولان الفسخ بهذه العيوب وعدم الفسخ بها. فلو جاء قوله ثالث بالتفصيل - 00:45:10

يجعل فسخ النكاح بالجنون مثلًا او بالجذام والبرص دون غيرهما من العيوب هذا قول ثالث لكنه ليس مناقضا للقولين هو عبارة عن

اخذ بعض القول الاول وببعض القول الثاني هذا القول التفصيلي لا يعد - 00:45:30

مناقضا فعلى مذهب الرازى الذى ذكره المصنف وهو ترجيح ابى اسحاق الشيرازي والآمد وابن الحاجب وغيرهم هذا القول المحدث في مثل هذه الصورة لا يعد مناقضا للجماع. قال فصل الامام وقال ان لزم منه يعني من القول الثالث - 00:45:53

ان لزم منه خلاف ما اجمعوا عليهم امتنع والا فلا والا يعني ان لم يلزم منه خلاف ما اجمعوا عليه فلا يمتنع ومثل بتورث الجد مع الاخوة ومثال اخر يعني التقربي وجوب النية - 00:46:11

بالوضوء والتيمم لو افترضنا ان المذاهب الفقهية منعقدة على قولين. الاول وجوب النية في الوضوء والتيمم هذا مذهب الجمهور والحنفية تجب النية في الوضوء او دون التيمم فالجمهور على القول بعدم وجوبهما وجوب النية فيها معا. لو جاء لو جاء مذهب اخر. الجمهور يقولون النية تجب في - 00:46:28

والتي تم معا ويشترطونها والحنفية يشترطون النية في التيمم فقط لانه البديل ولا يشترطونه في الوضوء ولو جاء قول ثالث فقال ان النية لا تجب في الوضوء ولا في التيمم فهل هذا مثال لما يخالف ما اجمعوا عليه او مثال لما لا يخالف ما اجمعوا عليه - 00:46:59

يعنى هل هو مثل مثال تورث الجد مع الاخوة او مثل فسخ النكاح بالعيوب الرابع لا مثل تورث الجد مع الاخوة. يعتبر مناقضا لما اجمعوا عليه ليس ؟ لأن القولين اتفقا على وجوب النية في الوضوء وهذا يقول لا تجب النية في الوضوء - 00:47:25

هذا مثال ليس نقول عنه افتراضي ؟ لانه ينسب الى زفر ابن الهذيل القول به فلا يكون آاجماعا للامة على قولهم بل اصلا فيها اقوال ثلاثة فهو مثال لتقريب الصورة. طيب مثال - 00:47:47

الاختلاف في في حل اكل سباع الوحش باكله في سباع الوحش الحنفية يقولون كل سباع الوحش حرام والمالكية او رواية عند الامام مالك ان سباع الوحش مكرروهه ليست محرمة - 00:48:01

اذا هي حلال ولكن مكرروهه هذان قولان فلو افترضنا بين قوسين افتراظا ان الفقهاء على هذين القولين لا غير اما كلها حلال واما كلها حرام. ولو جاء قول ثالث بعد هذا الجيل بعد ذلك العصر - 00:48:20

فقال يباح من سباع الوحش الضب مثلا والضبع عفوا الضبع دون غيره هل هذا قول ثالث مناقض لما اجمعوا عليه اولى يعني مثل تورث الجد مع الاخوة او مثل اه فسخ النكاح بالعيوب - 00:48:40

ومثل فسخ النكاح بالعيوب لا يعد رفعا لما اجمعوا عليه لانه اخذ من هذا بقول ومن ذاك بقول وهذا الذي عليه الحنابلة والشافعية لو تحرم سباع الوحش الا ما استثنى منه الضبع فيجوز على خلاف فقهى. فهذه الامثلة - 00:49:04

اه هي التي يتنزل عليه القول التفصيلي الذي رجحه المصنف رحمة الله تعالى. نعم الله اليكم واذا اجمعت الامة على عدم الفصل بين مسأليتين لا يجوز لمن بعدهم الفصل بينهما. هذه المسألة الثانية التي اوردها - 00:49:24

في قوله بعد الدليل يدل على منع القول الثالث وعدم الفصل فيما جمعوه. سورة المسألة يا احبة ان يجمع اهل العصر على قولين في مسأليتين على قولين في مسأليتين فهل يجوز لمن بعدهم التفصيل بين المسأليتين - 00:49:41

ايعطون لكل مسألة حكما مستقلا قال المصنف لا يجوز لمن بعدهم الفصل بينهما لا يجوز الفصل بينهما مسألتان اما يعمهما حكم واحد كتحريم قليل الخمر والتحريم كثيره. مسألة متفقان بالحكم. فهل يجوز لمن بعدهم يقول قليل الخمر حلال وكثيره حرام - 00:50:02

اجمعوا على عدم الفصل بين مسأليتين يعني مسأليتين اعطوهما حكما واحدا. قليل الخمر حرام شرب قليله حرام وشرب كثيره طبعا فاجمعوا على عدم الفصل بين مسأليتين. فهل يجوز لمن بعدهم ان يأتي - 00:50:33

فيفصل بين المسأليتين كأن يقول قليل الخمر حلال وكثيره حرام؟ قال المصنف اذا اجمعت الامة على عدم الفصل بين مسأليتين لا يجوز لمن بعدهم الفصل بينهما. اما ان تكون المسألة يعمهما حكم واحد كمثل تحريم - 00:50:50

قليل الخمر وكثير او مسائلان لها مأخذ واحد كمسألة تورث العمدة والخالة تورث العم والخالة ان قيل بعلة القرابة او قرابة الرحم فلو قال بعض الفقهاء لا تورث العمدة ولا الخالة والعلة قرابة الرحم - 00:51:10

فسوى بين المتألتين فلو قال قائل نورت الخالة دون العمدة او العمدة دون الخالة ماذا فعل فصل بين متألتين انعقد الاتفاق عليهما سواء انعقد الاتفاق على الحكم او انعقد الاتفاق - 00:51:36

على مأخذ الحكم فلو قال قائل في توريث العمدة والخالة كما قلت فإنه قال لعنة قرابة الرحم طيب قال المصنف فلا يجوز لمن بعدهم الفصل بينهما طيب هيا تأمل معى الان - 00:51:56

بقوتها في مثال توريث العمدة والخالة ان قيل بعنة القرابة فيما ان تقول تورثان معا او لا تورثان معا اذا وحدت في العنة فلو قلت مثلاً تورثان بحكم عنة قرابة الرحم - 00:52:15

او قلت لا تورثا لأن الرحم ليس من اسباب الارث فمن نظر الى الرحم فجعلها سبباً للارث سوى بينهما ومن نظر الى ان الرحم ليس من اسباب الارث ايضاً سوى بينهما فالتسوية بين العمدة والخالة اما - 00:52:35

بالتوريث واما بعدم التوريث فالحاصل انه اجمعوا امة على عدم الفصل بين المتألتين فلو جاء قائل فاراد التفريق وبالتوريث لاحداهما دون الاخرى فهذا الممتنع. لما لانه فصل بين متألتين اجمعوا - 00:52:55

على عدم الفصل بينهما هذا يا اخوة يختلف عن سورة المسألة نفسها لو اختلفت العنة بمعنى لو قال القائل عدم توريث العمدة لبعدها عن الاب وعدم توريث الخالة لادلائهما بالام - 00:53:19

اخالف المأخذ لكن الحكم واحد يعني سوى بين العمدة والخالة في عدم التوريث لكن المأخذ مختلف قال في العمدة وان كانت تدل على الاب لكن لبعدها عن الاب فلا ترث ولما جاء في عنة عدم توريث الخالق لادلائهما بالام - 00:53:40

فهذا مأخذان مختلفان هنا يجوز الفصل بين المتألتين ولا يعد خرقاً للجماع. فلو قال ارى توريث العمدة لشابة الادلاء بالاب وعدم توريث الخالة لادلائهما بالام هنا لن يكون فصلاً بين متألتين بل هو اشبه بجمع بين متألتين مختلفتين من بابين مختلفين. لما اختلف المأخذ - 00:54:00

هذا فقط للاحاطة لأن قولهم عدم الفصل اما ان تشتراك المتألتين في الحكم او في مأخذ الحكم فاذَا اختلف المأخذ فلا بأس من الفصل بين المتألتين. في تحرير المسألة يقول كثير من الاصوليين ان منحصرة في ما لا - 00:54:27

يصرح فيه اهل العصر الاول بالفصل بين المتألتين او تكون العنة واحدة كما تقدم. لأن هناك قول ينسب الى الحنفية بالجواز مطلقاً بجواز الفصل بين متألتين ولو انعقد الاجماع في العصر السابق على عدم الفصل بينهما. لكن القول بالتفريق - 00:54:47

حينما يصرح فيه اهل العصر الاول بعدم الفصل بين المتألتين او تكون العنة كما قلنا هنا في القولين واحدة فيمتنع الفصل بينهما الا فيجوز وعلى هذا ذهب الامام الرازى في هذا القول بالتفصيل والقضاة الرابعة - 00:55:09

القضاة الرابعة القاضى عبدالوهاب القاضى ابو جعفر السمانى من الحنفية القاضى ابو الطيب الطبرى من الشافعية والقاضى ابو بكر الباقلان من المالكية. ذهبوا الى هذا الذي اشرت اليه قبل قليل والله اعلم - 00:55:27

الله اليكم ويجوز حصول الاتفاق بعد الاختلاف في العصر الواحد خلافاً للصيرفي وفي العصر الثاني لنا وللشافعية والحنفية فيه قولهن فيه قولان مبنيان على ان اجماعهم على الخلاف هل يقتضي انه - 00:55:42

الحق فيمتنع الاتفاق او هو مشروط بعدم الاتفاق وهو الصحيح هذه مسألة آآ حصول الاتفاق بعد الاختلاف هي واحدة من صور الاجماع غير الاجماع الصريح في صورته المشتهرة هل يجوز الاتفاق بعد الاختلاف - 00:56:00

يعنى لو اختلفت امة في مسألة على قولين هل يعد اجماعاً لو اذ ذلك الاختلاف الى اتفاق هل يعد اجماعاً قبل ان تقول نعم اولى سنقول هل هذا الاتفاق الذي - 00:56:22

رجع اليه الاختلاف هل هو في عصرهم او بعدهم في فرق بين المتألتين ففرق بينهما المصنف هل يجوز في العصر الواحد ان يختلف العلماء على مسألة ثم يؤول الامر الى اتفاقهم بعد ان كانوا على اختلاف في عصرهم. يعني فيحصل الاجماع من حصل منهم - 00:56:42

الاختلاف او العكس في العصر الثاني هل يجوز ان ينعقد اجماع في زمن التابعين على احد القولين الذين انقرض عليهم عصر

الصحابة اثاني مسألتان بدأ المصنف بالاولى فقال ويجوز حصول الاتفاق - 00:57:03

بعد الاختلاف في العصر الواحد اما اختلف الصحابة رضي الله عنهم بعد ممات النبي صلى الله عليه وسلم في جملة من المسائل ابتداء مثل اختلافهم في موضع دفنه عليه الصلاة والسلام ثم الى اتفاق في انه يدفن في حجرة عائشة رضي الله عنها - 00:57:24 واتفقوا في الخليفة واختلفوا في الخليفة من بعده. قال المهاجرون منا امير. قالت الانصار منا امير ومنكم امير. ثم ال اتفاقهم على ابي بكر رضي الله عنه واختلفوا في جمع المصحف ثم اتفقا واختلفوا في حروب الردة ثم اتفقا - 00:57:45

اذا كل تلك امثلة تدل على جواز حصول الاتفاق بعد الاختلاف في العصر الواحد. اذا هذا بعد استقرار الخلاف يجوز الاتفاق. ليس نقول بعد استقرار الخلاف لانك لو كنت تتكلم على الاختلاف في حينه - 00:58:02

كمثل مسألة استخلاف ابي بكر بعضهم لا يصح ضربه مثلا للمسألة يقول انه اصلا ما حصل اختلاف. متى تقول اختلفوا اذا استقر الخلاف كيف يستقر يعني ينفض الناس ويبقى الاختلاف مدة - 00:58:23

وهم يتداولون قولين ثم يؤول الى اتفاق لكن في الوقت نفسه وتدالو الرأي وهذا يتكلم وهذا ما حصل اختلاف في الاراء ثم يؤول الامر بعد التداول والمشاورة مناقشة الى اتفاق فهذا لا يسمى اتفاقا بعد اختلاف. هذا ماذا يسمى - 00:58:41

تسمى مشاورة واتفاقا على رأي بعد التشاور فاذا يقولون حصول الاتفاق بعد الاختلاف انما يكون بعد استقرار الخلاف طيب استقر الخلاف وبقى اياما او شهورا او حتى سنين هل يجوز ان ينعقد الاتفاق بعد الخلاف من اهل العصر الواحد؟ المسألة هذه قال يجوز عند الاكثرين. اذا استقر الخلاف - 00:59:03

ومنعه الاممي الخلاف المنسب للصيرفي انه طالما حصل لخلافه فلا ينعقد اتفاق بعده مطلقا وهذه المسألة كما يتبه غير واحد مفروضة فيما اذا استقر الخلاف لا غير. كما اختلف الصحابة رضي الله عنه في جملة من - 00:59:30

ثم اتفقا عليها. طيب اما الاتفاق من غير المختلفين فمحله في المسألة التالية يعني حصل الخلاف بين اهل العصر ثم اتفقا على قول ليس اهل العصر نفسهم بل غيرهم ولن يكون هذا الا في العصر الذي - 00:59:48

يليهم قال وفي العصر الثاني هل يجوز حصول الاتفاق بعد الاختلاف يعني ماذا لو انفرض عصر الصحابة رضي الله عنهم على قولين في المسألة هل يجوز في زمن التابعين ان ينعدم ذلك الخلاف وينتهي فيقول الاتفاق على قول واحد قال لنا وللشافعية والحنفية فيه قولهان - 01:00:07

اذا الجمهور هنا محل خلاف في المسألة يمثل له بالاتفاق على منع بيع ام الولد بعد اختلاف الصحابة فيه ام الولد الجارية التي تحمل من سيدتها فتلد له. تسمى ام ولد - 01:00:35

وحكمة في الشريعة ان تعتق بعد موت سيدها فهل يجوز بيعها قبل موت سيده هي ام ولد وما لها الى العتق اختلف فيه الصحابة رضي الله عنهم والحديث مشهور اه اتفق رأيي ورأي عمر ان لا يباعن ثم ذكر حدث علي رضي الله عنه - 01:00:53

فلو انتهى زمن الصحابة على الخلاف في المسألة على قولين هل يجوز للتابعين ان يؤول هذا الخلاف الى اتفاق ذهب الى الجواز جمع من المالكية والشافعية والحنفية يجوز لانه خلاف استقر - 01:01:14

ثم اجتهد اهل العصر التالي فانعقد اتفاقهم على قول ما علاقة هذا بالاجماع هو كل كل مسألة السابقة لا يجوز احداث قول ثالث هو اجماع ضمني اجماع على الاختلاف فكونك - 01:01:35

تقول بجواز الاجماع بعده فانك تنافي ما اجمع على تسويغ الخلاف فيه فهذا منشأ الخلاف في المسألة وذهب الى المنع الامام احمد بانه لا يجوز اتفاق العصر الثاني على احد القولين او الاقوال التي اختلف عليها اهل العصر الاول وهو قول بعض المالكية وبعض - 01:01:51

شافعيا والسبكي رحمه الله يقول الاصح الامتناع مع طول الزمان والجواز ان قرب يعني اذا كان توالى عصر اول وثان بعده كلما تمادي الخلاف كما يقول امام الحرمين يمتنع انعقاد الاتفاق في الامة على ما سبق فيه الخلاف - 01:02:16

اما ان قرب يعني لا يزال عقب عصر الصحابة مباشرة انعقد اتفاق التابعين على احد القولين فهذا جائز. اشار المصنف الى التي فقال

قولان مبنيان على ان اجماعهم على الخلاف. شوف اجماعهم على الخلاف - [01:02:39](#)
فاما انقراض العصر على قولين وان كان خلافا يتضمن اجماعا على ماذا اجماعا على عدم الاتفاق على الخلاف فهذا الاجماع الضمني
الاتفاق الضمني هل يقتضي انه الحق الاختلاف هو الحق فيمتنع الاتفاق - [01:02:57](#)

او هو دلالة على ان الخلاف مشروط بعدم الاتفاق فاما قلت هو الثاني اذا يجوز لمن بعدهم ان يجمعوا. قال المصنف وهو الصحيح
تصحح المصنف جواز حصول الاجماع في العصر الثاني - [01:03:20](#)

بعد الاختلاف في العصر الاول لان اتفاقهم الضمني هو مشروط بعدم الاتفاق. قال المصنف رحمه الله وهو الصحيح. نعم احسن الله
اليكم وانقراض العصر ليس شرطا خلافا لقوم من الفقهاء والمتكلمين - [01:03:38](#)

لتجدد الولادة في كل يوم فيتعذر فيتعذر الاجماع هذه مسألة مشهورة بمسألة اشتراط انقراض العصر. الان ما الاجماع؟ اتفاق مجتهد
الامة في عصر بعد وفاة النبي صلى الله عليه سلم على حكم - [01:03:56](#)

طيب انعقد الاجماع على قتال المرتدين زمن ابي بكر رضي الله عنه وانعقد الاجماع زمن عثمان رضي الله عنه على عدم جواز القراءة
للقرآن بغير المصاحف التي بعث بها الى الامصار. السؤال - [01:04:13](#)

متى ينعقد الاجماع ويستقر حكمه وجوبا بالعمل به وتحريما لمخالفته؟ اهو منذ حصول الاجماع واتفاقهم ينعقد ام يشترط انقراض
ذلك العصر الذي حصل فيه الاجماع. كيف ينفرض بموت اخر مجتهد في ذلك العصر - [01:04:29](#)

هذه مسألة اشتراط انقراض العصر. من يقول يشترط انقراض العصر يقول يبقى الاجماع هذا معلقا انعقد لكن لا ينفذ حكمه الا
بانقراض العصر ما فائدة هذا؟ فائدة انه لن ينعقد ولن يكون حجة وتحرم مخالفته لما؟ يقول لان احد هؤلاء - [01:04:52](#)

طالما بقي على قيد الحياة فهو في فرصة الاجتهاد والنظر وقد يتغير اجتهاده فلا نمنعه من الرجوع عن رأيه فيصوغ له الخلاف طالما
بقي حيا فهو في متسع من النظر وهو احد - [01:05:14](#)

من انعقد بهم الاجماع فلن نمنعه من الرجوع فسنقي هذا الى موت اهل ذلك العصر من المجتهدين ثم يغلق الباب ويقفل فيكون
حجja لا يسوغ لاحد في الامة بعدهم خلافه - [01:05:31](#)

واما من لا يشترط انقراض العصر فيقول لا معنى لهذا اما وقد اتفقوا وحصل الاجماع منهم كافة فقد انعقد الاجماع واصبح حجة
تجب متابعته وتحرم مخالفته ولا يصوغ لا لاهل الاجماع ولا لغيرهم الرجوع عنه ولا خرقه - [01:05:47](#)

فهذا معنى قول من لا يشترط انقراض العصر متى ينعقد الاجماع منذ لحظة الاتفاق في حينه ثم قالوا لو اشتراطنا انقراض العصر كما
يقول اصحاب القول الاول لزم منه الا ينعقد اجماع الى يوم القيمة. كيف - [01:06:07](#)

قال انت تنتظر موت اخر واحد من مجتهدي ذلك العصر طال به العمر فاذا ببعض صغار اهل العلم في زمانه قد بلغ رتبة الاجتهاد بعد
تمكنه وتحقق الشروط فيه فدخل في عداد اهل الاجماع فاصبح واحدا من ينعقد بهم الاجماع - [01:06:24](#)

فتنتظر وفاة هذا الجديد ثم لا يزال يتلاحق الملتحقون بالاجتهاد ممن يدخل في عداد اهل الاجماع قال المصنف لتجدد الولادة في كل
يوم فيتعذر الاجماع انت ستنتظر موت اخر مجتهد - [01:06:45](#)

قبل ان يموت التحق مجتهد ثانٍ وثالثٍ ورابعٍ وكلما انتظرت موت اخرهم التحق بهم مجتهدون في الجيل الذي بعده
فالذى بعده وعصور الامة متداخلة قال فيتعذر الاجماع قال المصنف في هذا القول وانقراض العصر ليس شرطا - [01:07:05](#)

فيصير حجة اذا بمجرد انعقاده هذا مذهب الجمهور قال خلافا لقوم من الفقهاء والمتكلمين هذا مذهب الحنابلة قول احمد اشتراط
انقراض العصر هو مذهب الحنابلة وبعض الشافعية كابن فورك وسليمان الرازي - [01:07:26](#)

قال المصنف لتجدد الولادة في كل يوم. الذي احتاج به احمد ومن معه رحم الله الجميع. كما قلت لكم ان الناس ما داموا احياء فهم في
مهلة النظر والاجتهاد وربما يرجع بعضهم عن قوله ورأيه فلا شيء يمنعه لانه من ينعقد بهم الاجماع - [01:07:47](#)

نعم واذا حكم بعض الامة وسكت الباقون فعنده الشافعي والامام ليس بحجة ولا اجماع هذه المسألة المشهورة بالاجماع السكت
واحدة من اشهر مسائل الاجماع وهي من قواعد المهمات نعم اذا حكم - [01:08:07](#)

اذا حكم بعض الامة وسكت الباقيون فعند الشافعي والامام ليس بحجة ولا اجماع وعند الجباء اجماع وحجة بعد انقراض العصر وعند ابى هاشم ليس باجماع وهو حجة وعند ابى علي ابن ابى هريدة ان كان القائل حاكما لم يكن - [01:08:29](#)

ان كان القائل حاكما لم يكن اجماعا ولا حجة. وان كان غيره وان كان غيره فهو اجماع وحجة. كم قولا ذكر اربعة وذكر رحمة الله في شرحه تسعه اقوال اوصلها الزركشي الى اثنى عشر قول - [01:08:50](#)

هذه من اشهر مسائل الاجماع وهو الاجماع السكوت. باختصار شديد كل ما تقدم في تعريف الاجماع والاحتجاج به وتحريم مخالفته بل سياتيك لاحقا هل يكفر مخالفه او لا يكفر على التفصيل بين الاجماع القطعي والظني - [01:09:11](#)

هو الاجماع الصريح بمعنى ان يكون هو قول علماء الامة كافة. ويتفق المجتهدون حنفية مالكية شافعية حنابلة ظاهرية الكل متفق على تحريم نكاح الام الكل متفق على تحريم الربا الكل متفق على جواز وحل ميتة البحر - [01:09:27](#)

هذه امثلة متعددة هذا الاتفاق اجماع صريح بمعنى انه قول العلماء المجتهدين كافة هذا اجماع صريح فكلهم يقول بجواز هذا وتحريم ذاك واستحباب ذا وهكذا هذا الاجماع صريح لا اشكال فيه. الاجماع السكوت صورة اخرى - [01:09:52](#)

الا تظفر بتصریح الجميع بالحكم لكنك تجد قولًا لاحدهم او لبعضهم ولا تجدوا من البقية الا سکوتًا يعني لا موافقة ولا مخالفة لانك لو وجدت منهم موافقة أصبح اجماعا صریحا - [01:10:13](#)

ولو وجدت مخالفة صریحة لم يكن اجماعا بلا خلاف هنا وقعت الصورة في المنتصف لا هي اجماع صريح ولا هي خلاف صريح هو قول لبعضهم واحد منهم او اثنين او بعضهم وسکوت الباقيين - [01:10:37](#)

ويجعلون للمسألة قيودا ان يغلب على الظن انتشار القول وانتهاره وعلم الاخرين به والا يكون هناك داع من دواعي السكوت لا خوف ولا حاجة الى النظر والتروي والاجتهاد في المسألة - [01:10:54](#)

ولا غيرها من الاعذار فعندئذ بماذا ستفسر قول بعض المجتهدين في زمن في مسألة ما مع انتشار قوله وبلغه للناس وسکوت الباقيين قالوا لا يفسر سکوت الباقيين الا بالموافقة على القول - [01:11:13](#)

فاذًا فسرنا السكوت بالموافقة اصبح اجماع لكن نميزه عن غيره فنقول اجماع سکوتى يعني اتفاق مأخذ من السكوت هذا مذهب من يراه حجة ومن لا يحتج به يقول لا ينسب لساكت قول - [01:11:30](#)

الساكت ساكت فكيف تقوله ما لم يقل وانت ربما لو استخبرته وسألته واستفسرت منه لوجنته اما لا يزال ينظر في المسألة فلذلك سكت او له مانع من ابداء رأيه كما يقول ابن عباس رضي الله عنهم لما قال في - [01:11:52](#)

كالعول في الفرائض برأي يخالف قول عمر قيل ما منعك ان تقول ذلك قال هبته في رواية قال خفت من درته فكان يهاب مخالفة عمر ومع ذلك كان يضم اجتهادا يخالف ما يقوله عمر رضي الله عنهم جميعا - [01:12:15](#)

فقد يكون اه المجتهد ساكتا ل حاجته الى مزيد من النظر في المسألة خصوصا اذا كانت في النوازل وكان له رأي لا يستطيع ابداؤه اما بعده او لهيبته كما حصل مع ابن عباس رضي الله عنهم او لغيرها من الاسباب - [01:12:33](#)

قالوا فلذلك لا ينسب هذان قولان متقابلان الاحتجاج مطلقا بالاجماع السكوت وهو مذهب احمد ونقله ابن الهمام عن الحنفية وهو قول ابى اسحاق الاصفرين من الشافعية. ويقابله القول الآخر لا حجة في الاجماع - [01:12:51](#)

السكوت لانه ليس حجة اصلا وهو قول الشافعى الذى ذكره المصنف ورجحه الامام الرازى. الاقوال الباقيه تأتى وسطا تفصيليا قال المصنف اذا حكم بعض الامة وسكت الباقيون ايش يعني سكت؟ يعني يبلغهم القول فيسكنون من غير تصريح - [01:13:10](#)

هم بالموافقة ولا بالمخالفة فعند الشافعى والامام ليس بحجة ولا اجماع. هذا اختيار القاضى ابى بكر الباقلانى والغزالى في المستنصفى القول الثانى عند الجباء اجماع وحجة بعد انقراض العصر بهذا القيد - [01:13:31](#)

ليش قيده بانقراض العصر قال لانه ادعى الى ثبوت ان سکوتهم كان موافقة. فتعطينا قرينا. يعني ما زلنا نرى السكوت ليس صریحا في فقط فاذًا وجدنا قرينة ومنها انقراض العصر يعني ممكن افهم سکوتهم يوما ويومين وسنة وستين لكن حتى ينقرض العصر ثم لا يبدي العالم - [01:13:51](#)

والمجتهد مخالفته في المسألة يا امارة على الموافقة هذا القول المنسوب الى الجباء ينسب رواية الامام احمد القول الثالث قال عند ابى هاشم ليس باجماع وهو حجة هذا ليس مناقضة - 01:14:15

لا يقول اراه حجة يعني دليلا لكنه ليس اجماعا. لأن الاجماع تحرم المخالفه ويکفر مخالفه. اما هذا فلا يبلغ کانه يقول هو حجة دون مرتبة الاجماع يعني كما لو قلت لكم اليوم ماذا تقولون في - 01:14:35

اجماعات المجامع الفقهية المعاصرة المجمع الفقهي التابع لرابطة العالم الاسلامي المجمع الفقهي التابع لمنظمة المؤتمر الاسلامي ولن اقول المجامع الفقهية المنحصرة في بلدانهم واقاليمهم مثل هيئات العلماء ومجالس الفتوى في الدول المعينة لا نتكلم على المجامع الفقهية - 01:14:55

التي تحت كهذه المؤسسات الكبرى منظمة المؤتمر الاسلامي ورابطة العالم الاسلامي الموجودون فيها فقهاء يمثلون مختلف البلدان والاقطاع الاسلامية فماذا لو اتفقوا جميعهم على مسألة ما واصدروا بيانا بالاجماع. هل هذا اجماع؟ بهذا الاصطلاح؟ الجواب لا. لم - 01:15:15

لأنهم لا يمثلون جميع مجتهدي الامة. لكنه يصلح ان يقول حكم بعض الامة وسكت الباقيون فهنا تقول لو سكت الباقيون هل سيكون اجماعا؟ هذا القول عند ابى هاشم يقول حجة وليس اجماعا - 01:15:36

قال يعني اراه قولها وجيهها حجة استند اليه لكن لا اعتبره اجماعا كسائر الاجماعات. القول الرابع عند ابى علي ابن ابي هريرة وهو احد فقهاء الشافعية من تلامذة ابن سريج وابو اسحاق المروزى كان امام الشافعية بالعراق - 01:15:52
زمنه وفاته في منتصف القرن الرابع رحمه الله يقول ان كان فتيا فهو اجماع لا ان كان حكما. الفرق الحكم حكم القاضي والامام يقول ان حكم الامام وسكت الباقيون ليس اجماعا - 01:16:09

سكتوا احتراما لحكم الامام لكن ان كانت فتية فسكتوا سافهم سكتوهم موافقة. فيقول ان كان القائل حاكما يعني وسكت الباقيون لم يكن اجماعا ولا حجة لما؟ قال لانه يفسر سكتوهم - 01:16:28

بالوقوف عندما حكم به الامام ولو كان يتضمن مخالفة لاجتهاد شخصي قال وان كان غيره يعني ان كان فتية بالعكس فهو اجماع وحجة وهناك قول بعكسه انه يكون اجماعا لو كان - 01:16:44

لو كان حكما لا ان كان فتيا كما يذهب اليه ابو اسحاق المروزى هذه اربعة اقوال اقتصر عليها المصنف ووراءها اقوال تفصيلية اخرى موجودة في بعض كتب الاصول الموسعة يهمنا منها - 01:17:02

القول بأنه اجماع وحجة مطلقة الذي ما ذكره المصنف وهو يقابل القول الاول قوله الشافعي وهو الذي قلت لكم الذي ينسب الى الامام احمد في مذهبه واسحاق الاسفراين ونقله ابن الهمام عن الحنفية - 01:17:18

ان الاجماع السكتوت حجة يجب المصير اليها وقد عرفت ادلة القائلين بالاحتجاج به وادلة القائلين بعدم الاحتجاج. ومن اهل العلم من قيد بقيود فانه يعتبر الاجماع السكتوتية اجماعا لو امنت - 01:17:36

اه المخاوف التي يحمل عليها سكت الساكت فلو لم يكن هناك خوف ولم يكن حاجة الى النظر ولم يكن هناك داع للسكتوت فانه دالة على الموافقة. ومرد المسألة اذا هي - 01:17:57

الى هذا السكتوت الحال هل هو دالة على الموافقة او لا يكون كذلك والله اعلم احسن الله اليكم فان قال بعض الصحابة قولا ولم يعرف له مخالف قال الامام ان كان مما تعم به البلوى ولم ينتشر ذلك القول فيهم - 01:18:11

ويحتمل ان يكون فيهم مخالف لم يظهر فيجري مجرى قول البعض وسكت البعض وان كان مما لا تعم به البلوى فليس باجماع ولا حجة. هذه المسألة مفروضة في الصحابي كما قال المصنف ان قال بعض الصحابة - 01:18:32

وكذلك فعل ابو اسحاق الشيرازي والسمعاني والغزالى والرازى وعدد وعند غير هؤلاء يفرضون المسألة في زمن الصحابة وغيرهم فيما هو اعم يعني اذا قال بعض المجتهدين قولا ولا يختص هذا - 01:18:49

زمن الصحابة كما صرخ به الامدي والبيضاوى والصفى الهندي هذه المسألة يا احبة مفرعة عن القول بحجية الاجماع السكتوت التي

انتهينا منها قبل قليل والتي رجح فيها المصنف ايش ليس اجماعا ولا حجة قول الرازي المنسوب للشافعي - 01:19:04

قال ان قال بعض الصحابة قولا ولم يعرف له مخالف يعني انتشر او لم ينتشر هم لا ان انتشر فهي المسألة السابقة اذا حكم بعض الامة وسكت الباقيون في الانتشار - 01:19:24

ولهذا قالوا الفرق بين هذه المسألة والسابقة هو الانتشار وعدم الانتشار القول ظاهر وهنا يفترض في المسألة عدم الاشتهر. لكن الوجه الشبه عدم وجود المخالف قال رحمة الله ان قال بعض الصحابة قولا - 01:19:43

ولهذا قال القرافي في شرحه يعني ولم ينشر قال ولم يعرف له مخالف هل هو حجة او لا؟ قوله ايضا متقابلان الجبائي يقول حجة مطلقة وعدد من الاصوليين كالقاضي ابي بكر وباسحاق الشيرازي والامدي وابن الحاجب وابن حزم يقول ليس حجة - 01:20:03
قول الواحد الذي لا يعرف انتشاره مع عدم وجود المخالف لا يعتبر حجة. قوله متقابلان ذهب الامام الرازي الى تفصيل حکاه المصنف فقال نفرق بين المسائل التي تعم بها البلوى - 01:20:27

وغيرها ايضا يا اخوة هم ينظرون الى مسار الخلاف انا متى اعتبر قول الصاحبي الذي لا اعرف انتشاره؟ متى اتصور ان البقية بـلـغـهـمـ الخبر اذا كانت المسائل مما تعم به البلوى - 01:20:46

يقول ان كان مما تعم به البلوى ولم ينشر ذلك القول ويحتمل ان يكون فيهم مخالف لم يظهر فيجري مجرى قول البعض سكت البعض والمسألة السابقة وان كان مما لا تعم به البلوى فلا اجماع ولا حجة ولا خلاف فيه - 01:21:04

ايـشـ مـثـالـ مـاـ تـعـمـ بـهـ الـبـلـوـيـ؟ـ مـثـالـ دـمـ الـبـرـاغـيـثـ وـطـيـنـ الـمـطـرـ وـالـحـجـامـةـ وـالـفـصـادـيـ وـالـرـعـافـ وـهـذـهـ الـمـسـائـلـ هـلـ تـنـقـضـ الطـهـارـهـ اـمـ لـهـذـهـ مـسـائـلـ تـعـمـ بـهـ الـبـلـوـيـ ماـذـاـ لـوـ وـجـدـتـ فـيـهـ فـتـوـيـ لـابـنـ مـسـعـودـ رـضـيـ اللـهـ عـنـهـ - 01:21:21

واحد وقلبت كتب الآثار فوجدت قوله لغيره لكنه لا تثق ان قوله منتشر في زمانه فبماذا افسر عدم وجود قول لا لابن عمر ولا لابي ولا لعثمان مهما اجد قوله للباقية. هل اعتبر قول هذا قول اجمع الصحابة - 01:21:40

على ان مثلا الحجامة تنقض الوضوء او تفطر الصائم اقول لك ما الدليل على هذا الاجماع؟ تقول هذا اثر وجدته لابن مسعود او لجابر او فتوى لعائشة رضي الله عنهم جميعا - 01:22:02

يقول لك يا اخي هذا فتوى صاحبي واحد نقول لا لكنني لم اجد له مخالف. هذه الممارسة هل تسمى اجماعا هي تعود الى هذه القضية. ان قال بعض الصحابة قولا - 01:22:17

ولم يعرف له مخالف يعني فتشتت الكتب وقلبت مصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق ومحلی بن حزم ما وجدت اثرا يخالف هذه الرواية عن ابن مسعود او جابر او عائشة او غيرهم - 01:22:29

هل هذا يعد اجماعا لانك تفترض ان الصحابة لم يخالفوه طب نحن نفترض ان القول لم ينشر هذا القول الذي ذهب اليه الرازي تفصيل يقول ليست المسألة مما تعم به البلوى - 01:22:42

قل بلى مثل دم البراغيث وطين المطر كما قلنا والحجامة والرعاف هل ينقض الوضوء؟ هذه مسائل تعم بها البلوى بمعنى ان فتوى لابن مسعود في هذه او فتوى لعامر او لابنه - 01:22:56

تذكر في الرواية ويتناقلها الناس ليست مما تغيب. وعدم وجود قول مخالف امارة على انتشاره. طيب قال قولا وانتشر وسكت الباقيون هل هو حجة؟ ارجع لخلاف المسألة السابقة فكل يقول بقوله هناك - 01:23:11

خلالـ؟ـ فـمـ يـقـولـ الـاجـمـاعـ السـكـوتـ حـجـةـ يـعـدـ هـذـاـ اـجـمـاعـ وـمـنـ لـاـ يـرـاهـ حـجـةـ سـيـرـفـظـ وـمـنـ يـقـيـدـ كـلـ حـسـبـ قـوـلـهـ فـيـ تـلـكـ الـمـسـأـلـةـ فـانـ كانتـ مـاـ لـاـ يـعـمـ بـهـ الـبـلـوـيـ مـاـذـاـ - 01:23:29

قال مثل المسائل الخاصة ببعض الفئات كالاصطحاح مثلا وسلال البو مما لا تعم به البلوى يعني هو قضية عند اصحابها فقط عند المرأة المستححة وعند الرجل الذي معه سلس البو - 01:23:44

فعندئذ لو وجدت فتوى او قولا لبعض الصحابة ولم ينشر فهل اعتبر سكت البقية منزلة على الاجماع السكوت قال المصنف فليس باجماع ولا حجة. ليش؟ ليس اجماعا لانك تفترض عدم انتشاره. فاذا هو بعدم علمهم وليس اجماعا. وليش قلنا حتى حجة ليس حجة

اليس قول صحابي بل ولكن الرازي شافعي والشافعية يرجحون عدم الاحتجاج بقول الصحابة فقال لا حجة ولا اجماع فهذا اذا قول في مسألة يفترض فيها عدم انتشار قول الصحابة رضي الله عنهم. اذا فرق بين عموم البلوى وعدمها لان - 01:24:23
 انتشار مع عموم البلوى يقتضي علمهم بذلك الحكم فيكون كالسكت مع العلم والعكس بالعكس والله اعلم احسن الله اليكم واذا جوزنا الاجماع السكوتى فكثير من لم يعتبر انقراض العصر في القول اعتبره في السكت - 01:24:43
 هذه مسألة مزيج بين مسألتين اجماع السكوت وانقراض العصر. من الذي اشترط انقراض العصر الامام احمد وبعض الشافعية. طيب الجمهور الالغلب لا يشتدون قراظ العصر. يقول الرازي يقول المصنف كثير من لم يعتبر انقراض العصر من الجمهور - 01:25:04
 يشترطه او يعتبره في الاجماع السكوتى لم يشترطوا انقراض العصر لماذا لنجمع السكوت اضعف يا جماعة اضعف. فحتى يجعلونه اجماعا يزيدونه شرطا. فيشتربطون انقراض العصر حتى يثبت انه يعني يحمل دالة الاتفاق - 01:25:28
 ولهذا قلنا في قول الجباء في اجماع السكوت اجماع حجة بعد انقراض العصر. فهو ليس آآ قول الجباء وحده بل ذهب اليه ابو اسحاق الاصلفرياني وكذلك اختياره الامدي لكن الرازي يضعف ذلك التفريق بين اجماع السكوت وعدم - 01:25:51
 لانه يقول لا يراه وجها للسكوت لان السكوت اذا دل على الرضا دل في الحياة او لا يدل فلا يدل عند الممات اذا فلا عبرة بانقراض العصر كما يقول الرازي رحم الله الجميع - 01:26:07

نعم والاجماع المرجوي باخبار الاحاد حجة خلافا لاكثر الناس قاله الامام لان هذه الاجماعات وان لم تفده العلم فهي تفيدها الظن. والظن معتبر في الاحكام كالقياس وخبر الواحد غير انها لا يكفر مخالفتها. هذه المسألة قبل الاخيرة في مجلسنا الليلة - 01:26:21
 قال الاجماع المرجوي باخبار الاحاد عندنا اجماع منعقد لكنه لم يروي هذا الاجماع الا احاد يروي التابعى اجماع الصحابة على مسألة ما كان يقول اجمع الصحابة على كذا يقول عبد الله بن شقيق كانوا لا يرون عملا تركه كفر غير الصلاة - 01:26:44
 فينسب هذا الى اتفاق الصحابة. لان هذا اجماع من حكاه واحد الاجماع المحكى احدا هل هو حجة؟ قال الامام القرافي تبعا للرازي الاجماع المرجوي باخبار الاحاد حجة قال خلافا لاكثر الناس - 01:27:12

ليش حجة؟ ذكر فيه وجهين او ثلاثة قال لان هذه الاجماعات اي اجماعات التي يحكى لها الاحاد وان لم تفده العلم فهي تفيدها الظن ليس ما تفيدها العلم لان الذي يرويها احد - 01:27:31

والاحاد لا يفيد علم. قال فانها تفيدها الظن والظن معتبر في الاحكام كالقياس وخبر الواحد. يعني المست تتحرج بحديث السنة وهو احد وانت تقول انه لا يفيد العلم يفيدها الظن ومع ذلك تبني عليه حكما فما الفرق بينهما - 01:27:50
 قال غير انه لا يكفر مخالفوها الاجماعات المنقولة احدا حجة وظنية ولا يكفر مخالفوها. والسبب ليس لان الاجماع ظني بل لان ثبوته كان ظريا هذه حجة والحججة الثانية ان تقول الاجماع حجة شرعية - 01:28:07

ان يتمسك بمظنهونه كما يصح بمقطوعه مثل النص والقياس النص من الكتاب والسنة. اما نص الكتاب فقطعي الثبوت لكنه ظني الداللة احيانا واما نص السنة فمنه ما هو قطعي الثبوت ومنه ما هو ظني. توادر واحد - 01:28:29

وانت هناك سويفت بينهما في العمل والاحتجاج ولا تفرق كذلك ينبغي ان يكون الاجماع. والقياس ايضا منه الصرير القطعي كالقياس بنفي الفارق هذا ايضا مما يعتبر قطعيا وما عدا فهو ظني وكلاهما حجة تبني عليه الاحكام. كذلك يكون الاجماع. حجة ثلاثة - 01:28:47

القياس على السنة وهي مصدر للشرعية تثبت بالاحادي وبالمتواتر كذلك الاجماع ينبغي ان يكون. قال المصنف رحمه الله الاجماع المرجوي باخبار الاحاد حجة خلافا لاكثر الناس من اكثر الناس ما سمي المصنف رحمه الله احدا بعينه لكن المخالف فيه القاضي ابو بكر الباقلاني والغزالى وبعض الحنفية - 01:29:12

يقولون الاجماع المحكى احدا ليس حجة لاما قالوا لان الاجماع ان ثبت فهو اجماع يعني مما تتوفر الدواعي على نقله فان لم ينقل توادرنا كان ريبة في ثبوته ما لم ينقل توادرنا يعني ما تجد الا تابع واحد ينقل اتفاق الصحابة - 01:29:35

ما تجد الا واحدة من اتباع التابعين ينقل اتفاق التابعين اجماع فينبغي ان يكون منقولا تواترا. هذا الایراد يلزم منه ان يكون كذلك في خبر الواحد الذي تعم به البلوى - 01:29:58

فتقول اذا خبر الواحد فيما تعم به البلوى ان لم ينقل تواترا كان امارة على ضعفه وهو مذهب الحنفية ويرده الجمهور لانه متى ثبت اكتفينا بثبوته ولو كان احدا ولا بأس ان يكون الدليل القطعي ظنيا في ثبوته - 01:30:12

فالظن وقع في طريقه فلا يؤثر في الاحتجاج به والله اعلم احسن الله اليكم. قال واذا استدل اهل العصر الاول بدليل وذكروا تأويلا واستدل اهل العصر الثاني بدليل اخر وذكروا تأويلا اخر. فلا يجوز ابطال التأويل القديم. واما الجديد فان لزم من - 01:30:30 ابطال القديم بطلانا والا فلا. هذه مسألة اخيرة نختتم بها مجلس الليلة بعون الله نضرب مثلا فرضيا والمطلقات يتربصن بانفسهن ثلاثة قروء. جمع قراء والخلاف فيه بين معنيين الحيض او الطهر - 01:30:54

لكن لنفترض انه انقرض زمن الصحابة رضي الله عنهم باتفاق على ان الطهر في الآية الكريمة هو الحي فاستدلوا او ذكروا تأويلا يعني معنى للدليل بقول واحد فهل يجوز لمن يأتي بعدهم - 01:31:16

ان يستدل بدليل اخر او يذكر معنى اخر للدليل فيقول لا القراء هناك هو الحيض قال اذا استدل اهل العصر بدليل وذكروا تأويلا واستدل اهل العصر الثاني بدليل اخر وذكروا تأويلا اخر فلا يجوز - 01:31:38

وابطال التأويل القديم اذا هذه مسألة اولى. التأويل القديم الذي انقرض عليه اهل العصر الاول لا يجوز ابطاله لا يجوز الغاؤه بمعنى انك لو اردت ان تضييف دليلا اخر او معنى اخر يحتمله الدليل فلا بأس لكن ان تعمل - 01:31:57

ما يحتمل ابطالا لل الاول فلا. ليش لانه ينقض اجماعا ليس على الحكم بل على الدليل او التأويل في المسألة اذا هذا ايضا من مسائل الاجماع كما يكون على حكم المسألة يكون على - 01:32:19

دليلها او تأويل الدليل يعني ذكر المعنى. قال واما القول الجديد فان لزم منه ابطال القديم بطلانا ان لزم منه كما قلنا لو فسر القراء بالحيض فجاء العصر الثاني فقال نفسر القراء بالطهر - 01:32:38

وهذا يبطل القول الاول فاي تأويل في العصر الثاني يبطل من عقد عليه الاجماع السابق يبطل والا فلانا قد تبدو لك المسألة يعني لا اشكال فيها وانها يعني من البديهيات. وظربنا مثلا افتراضيا بالقرء في تفسير الطهر والحيض - 01:32:56

وما لا يبطل فيه التأويل الثاني التأويل السابقة لو جئنا مثلا لعموم فاقتلوا المشركين حيث وجدتهم ثم انقرض اهل العصر الاول على تخصيص هذا العموم بالنساء والاطفال اقتلوا المشركين الا النساء والاطفال - 01:33:16

ثم جاء اهل العصر الثاني فزاد في تأويل النص او تفسيره او تخصيصه ما لم يكن في قول اهل العصر الاول فابقى النساء والاطفال في الاستثناء وزاد كل من لا يحصل منه اذن للمسلمين - 01:33:34

الاحبار والرهبان والشيخ الفني فقال اقتلوا المشركين الا النساء والاطفال والاحبار والرهبان والشيخ الفني والاطفال الرضع والشيوخ الركع قال كل هؤلاء هل هذا التأويل الثاني ابطل الاول الجواب لا. اذا هذا مثال - 01:33:53

بما يكون فيه الدليل او التأويل عند اهل العصر الثاني غير مبطل لل الاول فيجوز او لا يجوز يجوز قال اما الجديد فان لزم منه ابطال القديم بطلانا فلانا يعني ان لم يلزم منه فلا يبطل. ويصح الاستدلال به - 01:34:10

اختم فاقول هذه المسألة التي ختمنا بها مجلس الليلة هو واحدة من الاقفال التي يغلق بها باب العبث في النصوص الشرعية في الامة صيانة لها لئلا يأتيها عابث ومتسرور على اسوار الشريعة متسلق عليها متغفل على موائدتها - 01:34:28

فيبعث ويخطب عشواء في تفسير النصوص كما ترى في كل من هب ودب من لم يتصل بالشريعة ولم يرتوي من نبعها فيبدو له وهو جالس اية كريمة في كتاب الله فيلقى فيها معنى باطل - 01:34:48

ما قيل في الامة ثم يكون تأويله الباطل هذا مفضيا الى ابطال ما تقدم وانعقد عليه السلف والامة كلها فهذا تأصلل لاحد الابواب التي يغلق دونها العبث في نصوص الشريعة وتفسيرها وتأويلها بالا يأتي اولئك الجهلة والمعالمون - 01:35:05

فيقولون في دين الله وفي تفسير الآيات واحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم بما لم يقل به احد في الامة قط من علمائها

بمختلف المذاهب فيكفى اهل الاسلام في حماية دينهم ونصوص شريعتهم بعث العابشين دون عبث العابشين او تأويل الجاهلين. نقف

عند هذه - 01:35:28

المسألة ليكون مجلسنا القادم ان شاء الله بداعا من مسألة اجماع اهل المدينة عند ما لك رحمه الله تعالى وما بعده من المسائل ثم الفصول البقية في هذا الباب نسأل الله العلم النافع - 01:35:50

العمل الصالح والرزق الواسع والشفاء من كل داء. اللهم علمنا ما ينفعنا وانفعنا بما علمتنا. وزدنا علما يا رب العالمين. ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي في الآخرة حسنة وقنا عذاب النار وصل يا ربى وسلم وبارك على عبده ورسولك محمد وعلى الله وصحبه اجمعين والحمد لله رب العالمين - 01:36:05

والمسلم دائمًا يعتز باسلامه وايمانه واتباعه وامن السنة واعتزاذه بسنة رسوله لله صلى الله عليه قال مجاهد لا يتعلم العلم مستحيل ولا مستكبر. ان طلب العلم عمل صالح عظيم الاجر كثير الثواب. قال صلى الله عليه وسلم من سلك طريقا يلتمس فيه - 01:36:28 سهل الله له به طريقا الى الجنة - 01:36:58